مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 317، جنيف، 6-28 آذار/ مارس 2013

الوثيقة: GB.317/WP/SDG/2

HL

القسم رفيع المستوى
الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة

التاريخ: ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٣
الأصل: إنكليزي

البند الثاني من جدول الأعمال

مواجهة أزمة الاقتصاد وفرص العمل العالمية

غرض الوثيقة

تلخص هذه الوثيقة آخر التنبؤات وتنظر تحديداً في توقعات البلدان الناشئة والبلدان النامية، وتسلّط الضوء على التحديات والفرص التي يطرحها الترابط الاقتصادي في مجال تنسيق السياسات العامة، وتختتم بمناقشة الدور الذي يمكن لسياسات العمالة والسياسات الاجتماعية أن تؤديه بغية التصدي للركود العالمي والتخفيف من وتيرة البطالة. والفريق العامل مدعو إلى استعراض النظرة العامة عن الوضع الراهن للاقتصاد والعمالة في العالم والمساهمة التي يمكن لسياسات العمالة والسياسات الاجتماعية أن تقوم بها بغية تنسيق جهود الإنعاش في عام ٢٠١٣.

الهدف الاستراتيجي المعني: جميع الأهداف.

الانعكاسات السياسية: المساهمة في تعزيز وتحديث متابعة الميثاق العالمي لفرص العمل.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: سترشد المناقشة الجهود التي يبذلها المكتب والهيئات المكونة لتعزيز انتعاش غني بالوظائف.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة تكامل السياسات.

الوثائق ذات الصلة: لا توجد.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

موجز تنفيذي

هناك مجموعة من التنبؤات الاقتصادية التي تشير إلى استمرار النمو العالمي الضعيف خلال عام ٢٠١٣ وارتفاع معدل البطالة. وقد تباطأ الحد من الفقر، وتراجع النمو في الأجور وحصة الأجور من الدخل، في حين اتسعت فجوة التفاوت في الدخل. وقد تضررت البلدان الناشئة والبلدان النامية من تباطؤ النمو أو الانكماش الذي شهدته البلدان ذات الدخل المرتفع. وتختلف الظروف الاقتصادية بين بلدٍ وآخر، لكنّ البلدان جميعها تواجه تحديات رئيسية في استحداث العمالة. والمأزق السياسي بشأن كيفية التصدي للوضع الاقتصادي ولوضع العمالة في العالم، لا يزال قائماً. وتلخص هذه الوثيقة الصعوبات المطروحة أمام تحقيق تنسيق دولي أكبر لصالح النمو واستحداث الوظائف، وترى أنّ التركيز على عكس الآثار السلبية الناشئة عن أسواق العمل، من شأنه أن يسهم في تحسين توقعات الانتعاش. وتخلص الوثيقة إلى أنّ البلدان النامية والبلدان المتقدمة يمكنها أن تستند إلى أولويات السياسة العامة التي تركز عليها منظمة العمل الدولية، من أجل دعم تنسيق جهود الإنعاش في عام ٢٠١٣. كما تلخص الوثيقة إجراءات منظمة العمل الدولية الرامية إلى تنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، وتقترح عدداً من التدابير المحتملة التي يمكن أن تنفذها المنظمة الآن، كأساس لمزيد من المناقشة من جانب الفريق العامل.

أولاً - نظرة عامة عن الوضع الراهن للاقتصاد والعمالة

١. منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، عندما استعرض مجلس الإدارة آثار المشهد الاقتصادي في العالم بالنسبة إلى برنامج العمل اللائق،[١] أطبق الركود الذي أصاب البلدان المتقدمة على خناق البلدان الناشئة والبلدان النامية وأثر فيها، مع انتعاش طفيف متوقع في نهاية عام ٢٠١٣ وبداية عام ٢٠١٤ (انظر الجدول أدناه). ويتوقع أن يظل نمو الاقتصادات المتقدمة أقل من المتوسط، نظراً إلى الانكماش الذي تشهده منطقة اليورو للعام الثاني على التوالي. والاقتصادات النامية والناشئة تنمو بوتيرة أبطأ مقارنة مع عام ٢٠١١، لكنها لا تزال تنمو بمعدل أربعة أضعاف الوتيرة التي يتسم بها العالم المتقدم. وتشكل الصين وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا أقوى مجموعة من البلدان، لكنّ أفريقيا تبقى مزدهرة أيضاً. أما البرازيل والهند فقد تراجعتا على حد سواء خلال عام ٢٠١٢، ولكن من المتوقع أن ينهض هذان البلدان في عام ٢٠١٣.

٢. والمسائل المالية في منطقة اليورو تشكل نقطة القلق الرئيسية، بالرغم من بعض التقدم الذي تم إحرازه. ولا تزال السياسة المالية للولايات المتحدة من دون تحديد، ويحتمل أن يؤدي التضييق السابق لأوانه إلى انكماش جديد. وعلى نقيض ذلك، ما فتئت البلدان النامية تنمو، مع تمتع البعض منها بحيّز يسمح لها بدفع النمو والعمالة والمداخيل. ومن المتوقع أن تتراجع أسعار السلع الأساسية، وهو ما من شأنه أن يضع على المحك قدرة البلدان المصدرة للسلع الأساسية على المقاومة.

٣. وأفادت تقديرات منظمة العمل الدولية أنّ مجموع البطالة في العالم بلغ ١٩٧ مليون عاطل عن العمل عام ٢٠١٢، أي بزيادة قرابة ٢٨ مليون شخص منذ بداية الأزمة المالية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، خرج قرابة ٣٩ مليون امرأة ورجل من سوق العمل. ومن شأن النمو الضعيف أن يضيف أكثر من ٥ ملايين شخص إلى عدد العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٣ و٣ ملايين شخص آخر في عام ٢٠١٤. ومن الممكن أن يكون لضعف العمالة آثار رجعية على الطلب الإجمالي، تقوّض النمو في المستقبل.

[١] الوثيقة GB.316/WP/SDG/1 والوثيقة GB.316/INS/13.

لمحة عامة عن *آفاق الاقتصاد العالمي* (التغيير بالنسبة المئوية من سنة إلى سنة)

	التوقعات				فوارق توقعات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢		فوارق توقعات كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣
الإنتاج العالمي	3.9	3.2	3.5	4.1	−0.1	−0.1	−0.4
الاقتصادات المتقدمة	1.6	1.3	1.4	2.2	−0.2	−0.1	−0.5
الاقتصادات الناشئة والنامية	6.3	5.1	5.5	5.9	−0.1	−0.0	−0.4
بلدان/ أقاليم مختارة							
الولايات المتحدة	1.8	2.3	2.0	3.0	−0.1	0.1	−0.2
اليابان	−0.6	2.0	1.2	0.7	0.0	−0.4	−0.4
الاتحاد الأوروبي	1.6	−0.2	0.2	1.4	−0.3	−0.2	−1.0
منطقة اليورو	1.4	−0.4	−0.2	1.0	−0.3	−0.1	−1.0
آسيا النامية	8.0	6.6	7.1	7.5	−0.1	0.0	−0.7
الصين	9.3	7.8	8.2	8.5	0.0	0.0	−0.6
الهند	7.9	4.5	5.9	6.4	−0.1	0.0	−1.4
رابطة أمم جنوب شرق آسيا ٥*	4.5	5.7	5.5	5.7	−0.2	0.0	−0.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.5	3.0	3.6	3.9	−0.3	−0.1	−0.3
البرازيل	2.7	1.0	3.5	4.0	−0.4	−0.2	−0.5
المكسيك	3.9	3.8	3.5	3.5	0.0	0.0	0.0
أوروبا الوسطى والشرقية	5.3	1.8	2.4	3.1	−0.1	0.0	0.0
رابطة الدول المستقلة	4.9	3.6	3.8	4.1	−0.3	−0.1	0.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.5	5.2	3.4	3.8	−0.2	0.0	−0.2
أفريقيا جنوب الصحراء	5.3	4.8	5.8	5.7	0.0	0.1	0.5
حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)	5.9	2.8	3.2	5.5	−0.7	−0.3	−1.6

* إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيتنام.

المصدر: International Monetary Fund (IMF) *World Economic Outlook Update*, January 2013.

٤. ويبقى الشابات والشبان الأكثر تضرراً من الأزمة. ويوجد حالياً قرابة ٧٤ مليون شاب وشابة عاطلين عن العمل في العالم، ومن شأن الركود الذي يشهده النشاط الاقتصادي أن يدفع بنصف مليون شاب آخرين إلى شراك البطالة بحلول عام ٢٠١٤. ويبلغ معدل بطالة الشباب أكثر من ٥٠ في المائة في اسبانيا واليونان، وهو مرتفع أيضاً في عدد من البلدان النامية مثل اندونيسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا، وفي شمال أفريقيا[٢]. ويواجه الكثير من الشباب البطالة طويلة الأجل. وقرابة ٣٥ في المائة من مجموع الشباب العاطلين عن العمل من دون عمل منذ ستة أشهر أو أكثر في الاقتصادات المتقدمة، وهو ارتفاع من ٢٨,٥ في المائة سنة ٢٠٠٧.

[٢] منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: *نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة*، بيروت، ٢٠١٢. تقدر منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ بطالة الشباب في المنطقة العربية تبلغ نسبة ٢٣,٢ في المائة - وهي أعلى نسبة إقليمية في العالم.

٥. وبالرغم من الأزمة، ما فتئ معدل الفقراء العاملين يتراجع منذ عام ٢٠٠٨، ولو بوتيرة أبطأ مما كان عليه قبل ذلك. وفي الوقت الراهن، قرابة ٤٠٠ مليون عامل يعيشون في فقر مدقع بأقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم، ولا يتمتعون بأي وسيلة سليمة لتوفير الغذاء لنفسهم ولأسرتهم على نحو منتظم وكافٍ. كما أنّ ٤٧٠ مليون عامل آخرين يعيشون مع أسرهم بأقل من دولارين للشخص الواحد في اليوم، وهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل منتظم. كما تواجه البلدان ذات المعدلات العالية من فقر العاملين نمواً أسرع من المتوسط العالمي، مما من شأنه أن يستمر في دفع معدل فقر العاملين نزولاً. ولكن بالنظر إلى أنّ العديد من سكان هذه البلدان في تزايد سريع، فإنّ من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء العاملين في المطلق.

٦. وبقي النمو المتوسط للأجور بالقيم الحقيقية في العالم دون المعدلات التي سبقت الأزمة. وارتفع عموماً متوسط الأجور الشهرية المكيفة مع التضخم بنسبة ١,٢ في المائة عام ٢٠١١، منخفضاً من نسبة ٢,١ في المائة عام ٢٠١٠ ونسبة ٣ في المائة عام ٢٠٠٧. وعلى مدى العقد المنصرم، تضاعفت الأجور في الصين بمقدار ثلاث مرات. وبصرف النظر عن الصين، ارتفع متوسط الأجور بالقيم الحقيقية في العالم بنسبة ٠,٢ في المائة فقط عام ٢٠١١، منخفضاً من نسبة ١,٣ في المائة عام ٢٠١٠ ونسبة ٢,٣ في المائة عام ٢٠٠٧. وهناك تباينات جغرافية مهمة في الاتجاهات إذ يعاني نمو الأجور من انكماش مزدوج في الاقتصادات المتقدمة ولكنه يبقى إيجابياً، وإن بمعدل أدنى، طوال الأزمة التي ضربت أمريكا اللاتينية والكاريبي. وبصرف النظر عن الصين، كان النمو في الأجور قوياً في آسيا، إذ تضاعفت الأجور تقريباً خلال عشر سنوات[٣]. وفي العالم المتقدم، ارتفعت الأجور بنسبة ٥ في المائة فقط بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١، ويقدر أنّها بقيت على حالها خلال عام ٢٠١٢[٤].

٧. وركود الأجور في الاقتصادات المتقدمة لا يؤثر في تلك البلدان فحسب، بل يفرض قيوداً على النمو العالمي كذلك، لأنه لا يقوّض سوى جزئياً من نمو الأجور في البلدان الناشئة. وما فتئت نسبة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي العام تتراجع لعدة عقود في ١٦ بلداً متقدماً تتاح بشأنها البيانات، وذلك من حوالي ٧٥ في المائة من الدخل القومي في أواسط السبعينات إلى حوالي ٦٥ في المائة خلال السنوات التي سبقت الأزمة العالمية مباشرة. كما تراجع متوسط الأجور في مجموعة من الاقتصادات تضم ١٦ اقتصاداً نامياً وناشئاً، من حوالي ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل التسعينات إلى ٥٨ في المائة قبيل حدوث الأزمة. وحتى في الصين، حيث نمت الأجور بشكل كبير، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أسرع من إجمالي كتلة الأجور - وبالتالي تراجعت حصة العمل في الدخل القومي.

٨. وفي الغالبية الكبرى من البلدان المتقدمة، ارتفع مدخول نسبة العشرة في المائة الأغنى بوتيرة أسرع من نسبة العشرة في المائة الأفقر، مما أدى إلى اتساع التفاوت بين الأجور. والزيادات في تفاوت مداخيل الأسر المعيشية تحفزها إلى حد كبير التغيرات في توزيع الأجور والرواتب، مما يمثل ٧٥ في المائة من مدخول الأسر المعيشية في صفوف البالغين الذين هم في سن العمل[٥]. وكان من شأن التحول إلى حصص أعلى للأرباح أن عمّق التفاوت، إذ أنّ الدخل المتأتي من رأس المال موزع بشكل غير متساوٍ مما عليه الحال بالنسبة إلى الدخل من الأجور. والآثار الأولية للأزمة المالية وضعت حداً لهذه الاتجاهات مع تراجع الدخل المتأتي من رأس المال، ولكن منذ ذلك الحين عاد الوضع إلى ما كان عليه في السابق. وأصبحت الضرائب على الدخل والتحويلات النقدية أقل فعالية في خفض المستويات العالية للتفاوت في مداخيل السوق في نصف البلدان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لاسيما منذ أواخر التسعينات وأوائل العقد الحالي.

[٣] انظر: ILO: *Global Wage Report 2012/13: Wages and equitable growth*, Geneva, 2013.

[٤] إنّ أرقام عام ٢٠١٢ هي تقديرات أولية تستخدم البيانات الفصلية (من قاعدة بيانات مكتب العمل الدولي بشأن الأجور في العالم) عن ٣٠ بلداً متقدماً تتاح بشأنها معلومات.

[٥] انظر: OECD: *Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising*, Paris, 2011.

ثانياً - الحفاظ على النمو في البلدان الناشئة والنامية [٦]

٩. إنّ البلدان الناشئة والنامية كمجموعة استطاعت أن تحافظ على نموها بالرغم من الركود أو الانكماش الذي شهده عددٌ من الاقتصادات المتقدمة. والقوة الاقتصادية التي تتمتع بها الاقتصادات الناشئة والنامية على وشك مقاربة قوة الاقتصادات المتقدمة. وأصبح نموها إلى حد ما أقل اعتماداً على التجارة وصلات الاستثمار بالبلدان المتقدمة مع تزايد المداخيل واستهلاك الأسر المعيشية، بالرغم من أنّ التوقعات الاقتصادية للمجموعتين تبقى مترابطة بشكل وثيق. غير أنه يبدو أنّ الحفاظ على النمو مثير للتحديات وهناك خطر من أن يؤدي استمرار النمو البطيء في البلدان المتقدمة إلى الإضرار بالتحولات الهيكلية الجارية في البلدان النامية.

١٠. وعرفت *أفريقيا* أداءً اقتصادياً متيناً خلال الأزمة، محافظة على نمو سنوي يقارب ٥ في المائة أو أكثر. ونمت أفريقيا جنوب الصحراء بشكل مطرد، في حين عانى عددٌ من البلدان في شمال أفريقيا من بعض الاختلال الاقتصادي خلال فترة التغيير السياسي. ويبقى النمو في أفريقيا مرتبطاً بشكل وثيق بالإيرادات المتأتية عن تصدير السلع الأساسية، لاسيما المعادن والنفط والغاز.

١١. وأداء العمالة في أفريقيا أقل تشجيعاً. ومعدل نمو السكان في سن العمل في أفريقيا جنوب الصحراء يبقى مرتفعاً بنسبة ٢,٧ في المائة سنوياً، شأنه شأن حصة الشباب في عدد السكان في سن العمل. ومشاركة القوى العاملة بنسبة ٧٠ في المائة تعكس كون معظم النساء والرجال العاملين لا يملكون أي وسيلة بديلة للبقاء على الحياة، في غياب نُظم ملائمة من الحماية الاجتماعية. ويكمن التحدي في تحسين إنتاجية العمل وظروف العمل، إلى جانب العائدات والمنافع التي يستقيها الناس من عملهم. ولا تزال الزراعة تشمل ٦٢ في المائة من العمالة والتحول إلى قطاعات إنتاجية أعلى هو بطيء نسبياً. وفقر العاملين بدولارين أمريكيين في اليوم تراجع ليصل إلى قرابة ٦٤ في المائة من السكان في سن العمل، غير أنّ الأرقام المطلقة ما فتئت تزداد لتبلغ أكثر من ٢٠٠ مليون شخص في عام ٢٠١٢. وحصة العاملين لحسابهم الخاص والعمال المساهمين في الأسرة من إجمالي العمالة - وهو مؤشر عن وجود اقتصادات ريفية وحضرية كبيرة وغير منظمة - مرتفعة كذلك وتصل إلى ٧٧ في المائة، وهي في تراجع ولكن على نحو بطيء. وتبقى الفوارق الكبيرة بين الجنسين في العمالة والإيرادات شاغلاً رئيسياً. وتواجه النساء معدلات بطالة بما لا يقل عن الضعفين مقارنة بالرجال في بلدان مثل الجزائر ومصر. وتشكل البطالة المرتفعة في صفوف الشباب في العديد من البلدان مبعثاً آخر للقلق.

١٢. وتساهم الموارد الطبيعية مساهمة مهمة في الصادرات في ما يقارب نصف البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء البالغ عددها ٤٥ بلداً، بإيرادات تُعتبر مساهماً مهماً في الميزانيات الوطنية. ويتوقع أن تنضم قريباً بلدان إضافية عديدة إلى صفوف كبار مصدري الموارد الطبيعية عقب الاكتشافات التي جرت مؤخراً. وبالرغم من أنّ البلدان المصدّرة للموارد الطبيعية عرفت نمواً اقتصادياً أسرع مما عرفته اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، لم يكن التحسن في المؤشرات الاجتماعية أسرع بشكل ملحوظ. كما تأثر النمو بتقلب أسعار السلع وحجم الصادرات. وإدارة الإيرادات من صادرات السلع بغية الاستثمار في التنمية الاجتماعية وتنويع الاقتصادات وخلق مصدات للتخفيف من آثار تقلب صادرات السلع، تشكل تحدياً رئيسياً تواجهه بلدان أفريقية عديدة.

١٣. وخلال عام ٢٠١٢، ضعفت الظروف الاقتصادية في *أمريكا اللاتينية والكاريبي* مع تأثر الصادرات من الإقليم بالانتعاش الهش في العالم المتقدم والركود الذي شهدته الصين. كما تراجعت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣ في المائة عام ٢٠١٢، من أكثر من ٤ في المائة في ٢٠١١ و٦ في المائة في ٢٠١٠، وجاء في الطليعة كلٌ من البرازيل والأرجنتين. ولكنّ الطلب المحلي القوي استمر في تعزيز النمو في معظم أنحاء الإقليم. ومن المتوقع أن تشهد البرازيل انتعاشاً في عام ٢٠١٣، لذا من المنتظر العودة إلى نمو أقوى خلال السنة الحالية.

١٤. وبالرغم من التراجع الذي شهده عام ٢٠١٢، استمرت معدلات العمالة والأجور الحقيقية ومعدلات مشاركة النساء في التزايد. وبالنسبة إلى الإقليم ككل، تدنى معدل البطالة في المناطق الحضرية إلى نسبة تاريخية بلغت

[٦] إلى جانب الاستناد إلى تقرير *اتجاهات العمالة العالمية لعام ٢٠١٣* و*التقرير العالمي عن الأجور للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣*، الصادرين عن مكتب العمل الدولي، يقوم هذا القسم على تقرير الأمم المتحدة بعنوان *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٣* (نيويورك، ٢٠١٣) وتقارير النظرة الاقتصادية الإقليمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي (واشنطن العاصمة، ٢٠١٢).

٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٢. وانخفضت العمالة غير المنظمة وتراجع فقر العاملين وارتفعت حصة المستخدمين في العمالة ككل - وكلها مؤشرات عن التغيير الهيكلي الذي يفترض أن يؤدي إلى التنمية المستدامة. وفي بعض البلدان، ترافقت زيادة الحد الأدنى للأجور وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية مع زيادة الإنتاجية، مما ساهم في تضييق الفجوات الاجتماعية المتسعة. وكان من شأن تحسين شروط الاستخدام أن عزز الاستهلاك الخاص، وهو محرك رئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة.

١٥. وقد تكون المحافظة على النمو في المستقبل أكثر صعوبة في حال ضعف الطلب على الصادرات وتأثرت معدلات الصرف بتقلبات سوق رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، سيجد الإقليم نفسه مضطراً إلى زيادة معدل نمو الإنتاجية، مما ينطوي على استثمار أعلى بغية تسريع وتيرة الانتقال من العمالة الزراعية وغير المنظمة إلى التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وزيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي.

١٦. وقد ناء الطلب البطيء في الاقتصادات المتقدمة وتباطؤ وتيرة النمو في الصين بحملها على النمو الاقتصادي في *شرق وجنوب شرق آسيا* خلال العام المنصرم. وفي حين تباطأ الاستثمار والصادرات، استمر استهلاك الأسر المعيشية في التزايد بوتيرة مهمة في معظم البلدان، بدعم من أسواق العمل المزدهرة والزيادات في الأجور وتراجع التضخم. غير أنّ معدلات البطالة تقدمت في بعض اقتصادات الإقليم التي تعتمد على الصادرات خلال عام ٢٠١٢. ومعظم الوظائف الجديدة التي استُحدثت كانت في قطاع الخدمات، حيث العمالة غير المنظمة شائعة والإنتاجية أدنى مما هي عليه في قطاع الصناعة التحويلية.

١٧. وتتباين اتجاهات الأجور في شرق وجنوب شرق آسيا بشكل صارخ مع اتجاهات العديد من الأقاليم الأخرى، إذ تتسم بمعدلات نمو أعلى بشكل ملحوظ، وعلى رأسها الصين بوجه خاص. ومن بين بلدان أخرى، شهدت اندونيسيا وتايلند وفيتنام وكمبوديا نمواً كبيراً في الأجور في السنوات الأخيرة.

١٨. وفي *جنوب آسيا*، أدى تزايد ضعف الطلب على الصادرات والتضخم والقيود على النقل والطاقة إلى كبح جماح الاستهلاك والاستثمار وساهم في توسيع حالات العجز في الميزانية. أما اقتصاد الهند، الذي يشكل قرابة ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، فقد شهد تباطؤاً خلال العامين الماضيين. وأفاد مكتب العمل في الهند أنّ نمو العمالة استمر في قطاع التصنيع في البلد خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، ولكن بوتيرة أبطأ، مع استمرار زيادة العمالة في شركات التصدير الهندية، وتراجعها في غير قطاع التصدير. وبالرغم من أنّ معدلات البطالة المعلن عنها في الإقليم منخفضة، هناك تحديات هيكلية مترسخة في سوق العمل، بما في ذلك هيمنة الوظائف متدنية الإنتاجية في القطاع غير المنظم الواسع والاقتصاد الريفي، والنسب العالية للفقراء العاملين ومعدلات المشاركة المتدنية للنساء وبطالة الشباب العالية.

١٩. وتضررت اقتصادات *الدول العربية* في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الاضطرابات التي ترافقت مع التحولات السياسية فيها. وتداعى النمو في عام ٢٠١١ لكنه عاد وانتعش في ٢٠١٢، لاسيما في البلدان المنتجة للنفط. وتبقى البطالة مرتفعة، خاصة في صفوف الشابات والشبان. ومعدلات مشاركة النساء في العمل متدنية[٧].

٢٠. وتواجه بلدان الشرق الأوسط في دول مجلس التعاون الخليجي تحدياً خاصاً فيما يتعلق بتوفير فرص عمل كافية للسكان المحليين. وتندر فرص العمل في القطاع الخاص خارج قطاع إنتاج الطاقة الفعال كثيف رأس المال للغاية. بالإضافة إلى ذلك، يحصل العمال الأجانب بدرجة كبيرة على الوظائف المتاحة في القطاع الخاص، إما لأنّ رعايا البلد لا يرغبون في العمل في قطاعات بعينها بمعدلات الأجور السائدة، أو بسبب عدم تمتعهم بالمهارات الكافية التي تحول دون تمكنهم من التنافس بنجاح على الوظائف عالية المهارات. وأعربت بعض الشركات في القطاع الخاص عن تفضيلها لاستخدام عمال أجانب بسبب الفوارق في الأجور وعوامل أخرى.

٢١. وتواجه شمال أفريقيا تحديات رئيسية فيما يتعلق باستحداث فرص كافية من العمل اللائق، لاسيما بالنسبة إلى النساء والشباب. ومعدل فقر العاملين، الذي يبلغ دولارين أمريكيين في اليوم، لا يزال مرتفعاً، حيث بلغت نسبته ١٩,٧ في المائة من النساء والرجال العاملين والذين يعيشون مع أسرهم دون هذه العتبة في عام ٢٠١٢. وشكل العاملون لحسابهم الخاص والعمال المساهمون في الأسرة نسبة ٤١,٤ في المائة في عام

[٧] منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مرجع سابق.

٢٠١٢، مما يشير إلى نسبة عالية من العاملين ضمن ترتيبات عمل غير منظمة ومن دون حماية اجتماعية مناسبة. وتضم هذه الفئات من العمالة "المستضعفة" أكثر من نصف العاملات (٦١,٢ في المائة).

ثالثاً - التحديات الماثلة أمام تنسيق السياسة العامة في اقتصاد عالمي مترابط

٢٢. الصورة العامة عن الاقتصاد والعمالة الوارد وصفها في تقرير الفريق العامل في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢،[٨] لم تتغير بشكل ملحوظ. وتواجه معظم البلدان تحديات رئيسية في العمالة، على الرغم من اختلافها. وتزايد الترابط يشير إلى أهمية العمل المنسق والمتمايز بغية تحويل ما يحتمل أن يكون فترة مطوّلة من النمو العالمي البطيء إلى انتعاش ونمو مستدام. وفرص استهلال مثل هذه الإجراءات متاحة من خلال مختلف الهيئات الدولية.

٢٣. وأعلن الاتحاد الروسي أنّ الهدف الرئيسي من رئاسته مجموعة العشرين في عام ٢٠١٣ هو وضع المزيد من التدابير الرامية إلى حفز النمو المستدام والشامل والمتوازن وخلق الوظائف في كافة أنحاء العالم[٩]. ويزمع تنظيم جدول أعمال مجموعة العشرين حول ثلاث أولويات كبرى، بهدف استهلال دورة جديدة من النمو الاقتصادي، لاسيما:

- النمو من خلال الوظائف الجيدة والاستثمار؛
- النمو من خلال الثقة والشفافية؛
- النمو من خلال التنظيم الفعال.

٢٤. وسوف يستضيف الاتحاد الروسي اجتماعاً لوزراء الاستخدام والعمل في مجموعة العشرين يومي ١٨ و١٩ تموز/ يوليه ٢٠١٣ في موسكو، يليه اجتماع مشترك مع وزراء المالية. وقرار تنظيم اجتماع مشترك بين وزراء الاستخدام والعمل ووزراء المالية يسلّم بضرورة تنسيق السياسات لتحويل مسار الاتجاهات السلبية في الظروف السائدة في الاقتصاد الكلي وسوق العمل على السواء.

٢٥. ويستند الاتحاد الروسي إلى الرئاستين الفرنسية والمكسيكية لمجموعة العشرين ومساهمة قطاع الأعمال ونقابات العمال في مجموعة العشرين، إلى جانب مجموعات غير حكومية أخرى، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات مع قطاع الأعمال ونقابات العمال في مجموعة العشرين ومع المنتدى الاقتصادي الدولي في سانت بيترسبورغ، المزمع عقده من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/ يونيه ٢٠١٣. وسوف يُعقد مؤتمر قمة القادة في سانت بيترسبورغ يومي ٥ و٦ أيلول/ سبتمبر. وعلى غرار السنوات التي خلت، يقوم المكتب إلى جانب منظمات دولية أخرى، بتقديم الدعم إلى الرئاسة.

٢٦. والأولوية التي تمنحها رئاسة مجموعة العشرين إلى النمو والوظائف لهي اعتراف مرحب به بالسمة الملحة لحفز انتعاش غني بالوظائف.

٢٧. وخلال عام ٢٠١٣، سيكون التحدي المتمثل في تنظيم تنسيق جهود الإنعاش الشغل الشاغل للعديد من الاجتماعات الدولية الحكومية الإقليمية منها والعالمية. وتشمل هذه الأخيرة اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التسويات الدولية ومجلس تحقيق الاستقرار المالي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. غير أنّ الاختلافات في وجهات النظر بشأن السياسات المالية والضريبية والنقدية تحول دون الاتفاق على تنسيق السياسة العامة.

[٨] الوثيقة GB.316/WP/SDG/1.

[٩] انظر: http://www.g20.org/docs/g20_russia/priorities.html.

٢٨. وقد بدأ إصلاح التنظيم الدولي للأسواق المالية على نحو بطيء، مما أثار القلق من بقاء النظام ككل هشاً. كما يبدو أنّ العديد من المصارف لم تحقق ما يكفي من الاحتياطي وتتردد في إعادة هيكلة حوافظ كبيرة من الديون المعدومة. لذا، لا تزال آثار ما بعد الأزمة المالية تنوء بحملها على الاقتصاد الحقيقي، لاسيما في البلدان المتقدمة. وينبغي للمحرك المتجدد الرامي إلى استكمال إصلاح وتقويم قطاع الخدمات المالية أن يشكل جزءاً مهماً من الجهود المبذولة لتحقيق الانتعاش في عام ٢٠١٣، وعليه أن يركّز على ضمان تفضيل الاستثمار في المنشآت المنتجة وفي البنية التحتية.

٢٩. وتحافظ السياسة المالية في بلدان عديدة على توازن جيد من جهة، بين ضرورة استمرار العجز لدعم قطاع خاص كاسد والاستثمار في الخدمات العامة الضرورية والبنية التحتية، ومن جهة أخرى خطر تراكم الدين لدرجة لا يمكن تحملها. وتظهر التجارب أنّ تخفيض العجز في القطاع العام لا يكون ممكناً إلا بعد تحقيق نمو على مدى سنوات طوال[١٠]. والتثبيت المالي المفاجئ في فترة من النمو البطيء أو الانكماش، يمكنه أن يزيد من عبء الدين وأن ينشئ حلقة مفرغة من تزايد البطالة وانخفاض الدخل من الأجور ومزيد من التراجع في العائدات الضريبية.

٣٠. وتسعى معظم البلدان المتقدمة إلى أن تضمن أن السياسات الضريبية المترافقة مع سياسات الإنفاق تشجع الانتعاش، في الوقت نفسه الذي تخطط فيه لأن تخفض مستويات الدين على الأجل المتوسط، وهي مستويات تفاقمت بشكل ملحوظ منذ بداية الأزمة. وتجد بعض البلدان النامية نفسها في وضع مماثل، بالرغم من أنّ بلداناً أخرى تملك حيزاً يخولها توسيع نطاق إنفاقها. ومن بين المسائل الرئيسية المطروحة للنقاش، مسألة التنسيق بين البلدان من أجل ضمان تكييف وتيرة التثبيت المالي لتجنب إضعاف الاقتصاد أكثر فأكثر قبل ضمان الانتعاش[١١]. غير أنه توجد اختلافات مهمة في الآراء حول الطريقة التي يمكن بها للدين وحالات العجز العامة أن تؤثر على النمو، مما يستبعد إمكانية التوصل إلى اتفاق.

٣١. وتعهدت سلطات نقدية عديدة بالحفاظ على معدلات فائدة رسمية منخفضة جداً واتخاذ عدد من التسهيلات الكمية إلى حين استعادة النمو والعمالة[١٢]. غير أنّ عدداً من البلدان الناشئة والنامية قلقة مما لتدفقات رأس المال الخارجة والداخلة من آثار مزعزعة، والتي يتيحها الائتمان الميسّر المتوفر في البلدان عالية الدخل. وفي مواجهة ذلك، تدخلت بعض البلدان النامية من أجل درء أي زيادة مفرطة في معدلات صرف عملاتها.

٣٢. وهناك مسألة أخرى تمت مناقشتها وهي ما يُسمى "الإصلاحات الهيكلية"، وتشمل طائفة واسعة من التدابير الرامية إلى تحسين الفعالية التي تستند إليها أسواق المنتجات والعمل، وبالتالي زيادة معدلات النمو المحتملة. ويتباين مضمون هذه الإصلاحات تبايناً واسعاً، شأنه شأن الآراء عن فعاليتها في تعزيز النمو على الأجلين القريب والبعيد.

٣٣. ومنذ انعقاد مؤتمر قمة مجموعة العشرين في بيتسبورغ عام ٢٠٠٩، كان هناك بعد مهم للجهود المبذولة لتحقيق الانتعاش، تمثل في تشجيع البلدان التي تسجل فائضاً في ميزان المدفوعات على زيادة الطلب المحلي، الأمر الذي من شأنه أن يحفز الاقتصاد العالمي ويخفف التوترات المتعلقة بالتجارة. وقد تراجعت الاختلالات العالمية إلى حد ما، لكنّ الفضل في ذلك يعود أساساً إلى ضعف الطلب في البلدان التي تعاني من العجز.

[١٠] انظر:
IMF: *World Economic Outlook: Coping with High Debt and Sluggish Growth*, Washington, DC, Oct. 2012, Ch. 3.

[١١] ترى البحوث التي يجريها صندوق النقد الدولي أنّ تزامن التثبيت المالي في مختلف البلدان كان عاملاً أدى إلى حدوث انكماش أكثر حدة مما كان متوقعاً، المرجع نفسه، الفصل ١.

[١٢] انظر على سبيل المثال البيان الصحفي للسيد بين برنانكي، رئيس الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة، المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، على الموقع التالي:
http://www.federalreserve.gov/mediacenter/files/FOMC presconf20121212.pdf.

رابعاً - دور سياسات العمالة والسياسات الاجتماعية في تنسيق الانتعاش العالمي

٣٤. إنّ التركيز على تدابير سياسية ترمي إلى حفز العمالة والمداخيل في العالم النامي والمتقدم على حد سواء، من شأنه أن يحوّل الحلقات المفرغة السلبية الراهنة إلى آثار إيجابية لصالح النمو وأن يسهم في الانتعاش. وفي هذا الصدد، يقدم برنامج العمل اللائق الذي استقطب دعماً ثلاثياً كبيراً في سلسلة من المنتديات الإقليمية والوطنية المعنية برسم السياسات، إطاراً لمجموعة من التدابير التي يمكن للبلدان تطبيقها في مختلف الأوضاع.

٣٥. وتواجه بلدان نامية كثيرة التحدي المستمر المتمثل في تحويل العمالة متدنية الإنتاجية السائدة في الزراعة والخدمات غير المنظمة، إلى عمالة أعلى في قطاعي الصناعة والخدمات الأكثر إنتاجية، مع زيادة الإنتاج الغذائي في الوقت نفسه. ومثل هذه التحولات تتطلب استثماراً ليس فقط في البنية التحتية المادية، بل في صحة القوى العاملة ومهاراتها أيضاً. ويوجد عنصر أساسي في النمو المستدام بيئياً ألا وهو أن تسهم البنية التحتية ومهارات القوى العاملة في الحفاظ على الموارد الطبيعية.

٣٦. وتوصية أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢) مفيدة بشكل خاص بالنسبة إلى عدد من البلدان التي تزمع الاستثمار في تعزيز الإعانات المقدمة للأطفال والمعاشات التقاعدية والنُظم الأساسية للرعاية الصحية والبنية التحتية كثيفة اليد العاملة. كما يُنظر إليها باعتبارها دعماً مهماً للتغيرات الضرورية من أجل الاقتصادات والعمالة "الخضراء".

٣٧. ومن شأن التركيز على الإمكانيات المباشرة وغير المباشرة لاستحداث الوظائف، التي ينطوي عليها الاستثمار في البنية التحتية، أن يزيد الأثر الإنمائي للمشاريع الكبيرة والصغيرة على السواء. وبرامج *البنية التحتية كثيفة العمالة* مهمة على وجه الخصوص بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً.

٣٨. واستمرار التشديد على *التعليم والتدريب*، يتسم بالأهمية نفسها لزيادة الطلب على العمال المهرة وتلبية احتياجات أصحاب العمل في الصناعات والخدمات التي تتمتع بقيمة مضافة أعلى.

٣٩. ومع تزايد عدد النساء والرجال القادرين على ضمان فرص العمل اللائق، ترتفع مستويات الاستهلاك مما يحفز الإنتاج والاستثمار، وبالتالي يحسّن الإنتاجية. ولكن، إذا تجاوزت الإنتاجية النمو في الأجور بشكل ملحوظ، فإنّ ارتفاع استهلاك الأسر المعيشية يكون محدوداً ويمكنه أن يلجم النمو الاقتصادي، لاسيما إذا كان الطلب على الصادرات ضعيفاً. وفي السنوات الأخيرة، أعطى عددٌ من البلدان النامية أهمية متزايدة لرفع الأجور ووضع *أنظمة للحد الأدنى للأجور* وأرضيات للحماية الاجتماعية تسهم في مسار إنمائي مستدام ذاتياً وأكثر شمولاً.

٤٠. وتشمل الأولويات في البلدان المتقدمة معالجة بطالة الشباب على نطاق واسع والبطالة طويلة الأجل وزيادة مشاركة النساء والارتقاء بالمهارات والتركيز على تقديم الدعم للمجموعات المستضعفة وتحسين مطابقة الوظائف. وكانت إمكانية إرساء أو توسيع نطاق خطط التلمذة الصناعية، محط اهتمام في بلدان عديدة. والترتيبات المحسنة لرعاية الأطفال تستحدث فرصاً للعمالة وتزيد معدلات مشاركة النساء فيها. وفي حين تكون نُظم الحماية الاجتماعية أكثر شمولية في البلدان ذات الدخل المرتفع، فإنّ من شأن الاستمرار في تعزيز هذه النُظم أن يعزز آثارها التلقائية المعاكسة للدورة الاقتصادية. والاستثمار في البنية التحتية وتقديم الدعم إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة لهي وسائل مهمة لزيادة الطلب على اليد العاملة وبالتالي خفض البطالة.

خامساً - نشاط منظمة العمل الدولية الرامي إلى تعزيز النمو والعمالة اللائقة والمنتجة والإدماج الاجتماعي

٤١. عقب المناقشة بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية وبرنامج العمل اللائق خلال اجتماع الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة، الذي انعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، أصدرت هيئة مكتب مجلس الإدارة بياناً[١٣] يشدد على ما يلي:

- الحوار الاجتماعي هو أداة حاسمة للسعي إلى توافق في الآراء بشأن طائفة واسعة من الحلول السياسية. ولا بد لمنظمة العمل الدولية من أن تعطي الأولوية للحوار الاجتماعي على كافة المستويات كجزء من استجابتها في مواجهة الأزمة؛

- احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل هو أمرٌ محوري لكرامة الإنسان، كما يشكل مساهمة مهمة للانتعاش والتنمية؛

- أهمية إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨) والميثاق العالمي لفرص العمل لمنظمة العمل الدولية (٢٠٠٩) في تحقيق الانتعاش والنمو المستدامين؛

- الطبيعة الأساسية لولاية منظمة العمل الدولية ومشاركتها في مؤتمر قمة مجموعة العشرين ووزراء العمل في مجموعة العشرين وغير ذلك من الهيئات الدولية ذات الصلة.

٤٢. وطلبت هيئة المكتب من المدير العام ما يلي:

- الاستفادة إلى أقصى حد من اجتماعات منظمة العمل الدولية الرسمية القادمة، بما فيها الاجتماع الإقليمي الأوروبي التاسع والدورة ٣١٧ لمجلس الإدارة والدورة ١٠٢ لمؤتمر العمل الدولي، حتى تتمكّن الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية من مناقشة الأزمة وتعزيز النشاط المنسق واقتراح الحلول؛

- التماس جميع الوسائل الممكنة لوضع العمالة والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في صميم برنامج التنمية، وذلك في إطار القرارات المزمع اتخاذها في المنتديات ذات الصلة، بما يؤدي إلى اعتماد هدف وغاية بشأن العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، كجزء من برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛

- تكثيف الجهود المشتركة بين مجلس الإدارة والمكتب لتعزيز اتساق السياسات بين جميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، للنهوض بالنمو والعمالة اللائقة والمنتجة والإدماج الاجتماعي.

٤٣. ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، استؤنفت الدورة السنوية للاجتماعات في مختلف المنظمات والتجمعات الدولية. وشدد المدير العام على الحاجة الملحة لتنسيق النشاط بشأن فرص العمل، عندما خاطب اجتماعات ضمت عدداً من الجهات الفاعلة الأساسية في منظمات دولية وإقليمية معنية، بمن فيها المدير الإداري لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي ورئيسا مصرف التنمية الآسيوي والأفريقي والمفوضون الأوروبيون، إلى جانب عدد من رؤساء الدول والحكومات. كما أثار المدير العام المسائل نفسها في مناقشات الموائد المستديرة والمؤتمرات الصحفية والاجتماعات الثنائية التي عقدت خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٣ في دافوس.

٤٤. والمكتب مخوّل للمشاركة في عدد من الهيئات الدولية البارزة، منها على مستوى مجموعة العشرين والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد أتاح ذلك أمامه فرصة التشديد على أهمية النشاط المتسق على المستوى الوطني والإقليمي والدولي للنهوض بالنمو والعمالة اللائقة والمنتجة والإدماج الاجتماعي.

[١٣] يمكن الاطلاع على البيان على الموقع التالي:
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_193344.pdf.

٤٥. وكما أشير إليه آنفاً، عندما ترأس الاتحاد الروسي مجموعة العشرين، حدد ثلاث أولويات كبرى، ألا وهي: النمو من خلال الوظائف الجيدة والاستثمار؛ النمو من خلال الثقة والشفافية؛ النمو من خلال التنظيم الفعال.

٤٦. وسوف تشارك منظمة العمل الدولية على نحو نشط مع مجموعة العشرين في تعزيز النمو والعمالة المنتجة واللائقة والإدماج الاجتماعي. والاجتماع المشترك لوزراء العمل والاستخدام ووزراء المالية، المشار إليه أعلاه والذي سيُعقد في ١٩ تموز/ يوليه في إطار أعمال مجموعة العشرين تحضيراً لمؤتمر قمة سانت بيترسبورغ في ٥ و٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، هو الأول من نوعه. وسوف يجتمع وزراء العمل والاستخدام في ١٨ و١٩ تموز/ يوليه، عقب مشاورات مع الشركاء الاجتماعيين (قطاع الأعمال ونقابات العمال في مجموعة العشرين). وسيقوم فريق عمل بشأن العمالة يضم كبار الموظفين، بتحضير الاجتماعات والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين. وسيُعقد اجتماعه الأول في موسكو يومي ٢٠ و٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٣ بمشاركة منظمة العمل الدولية.

٤٧. وانعقد اجتماع وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في مجموعة العشرين، في موسكو يومي ١٥ و١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣. وفي حين أشار الوزراء والحكام إلى بعض علامات التحسن، سلموا "باستمرار وجود مخاطر جادة وبأنّ النمو العالمي لا يزال ضعيفاً للغاية، نظراً إلى أن مستويات البطالة لا تزال مرتفعة على نحو غير مقبول في العديد من البلدان". وقد اتفقوا على أنه "بغية التصدي لضعف الاقتصاد العالمي، يُعتبر إجراء إصلاحات طموحة وتنسيق السياسات أمراً أساسياً لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن واستعادة الثقة"[١٤].

٤٨. ويتعاون المكتب مع الرئاسة الروسية لمجموعة العشرين ومنظمات دولية أخرى، بهدف المساعدة على التحضير لمؤتمر القمة واجتماعات الوزراء. وستتاح الفرصة أمام الشركاء الاجتماعيين في مجموعة العشرين للمشاركة في العملية التحضيرية من خلال المنتدى الاقتصادي الدولي الذي سيعقد في سانت بيترسبورغ من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/ يونيه ٢٠١٣.

٤٩. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة هو الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المعنية باتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة. وسيكون على جدول أعمال هذا المجلس، خلال دورته الموضوعية السنوية، المزمع عقدها في جنيف في تموز/ يوليه ٢٠١٣، بند "تعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق للقضاء على الفقر في إطار النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والمنصف على كافة المستويات، تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية". كما يعمل المكتب بشكل وثيق مع أمانة الأمم المتحدة ومكتب المجلس لإعداد هذا البند[١٥].

٥٠. واجتمعت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة من ٦ إلى ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٣ وناقشت من حيث الأولوية موضوع "تعزيز تمكين الناس من القضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع". كما ركزت وثيقة المعلومات الأساسية[١٦] والمناقشة، على جملة أمور منها ما يلي:

- ينبغي أن يكون استحداث العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع في صميم الإطار السياسي للقضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي؛
- حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الأساسية والخدمات الاجتماعية هو وسيلة مهمة لتمكين الناس. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات أن تنظر في إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية كوسيلة فعالة للحماية من الفقر وانعدام المساواة، وذلك تمشياً مع الأولويات والظروف الوطنية؛
- الوصول إلى العدالة وإلى الأدوات القانونية هو أمرٌ أساسي للحد من الفقر وتعزيز التمكين. وينبغي للحكومات أن تعزز التمكين القانوني للفقراء من خلال ضمان حقوق الملكية المؤاتية للفقراء وحماية العمل.

[١٤] بلاغ صادر عن اجتماع وزراء المالية وحكام المصارف المركزية، موسكو، ١٥-١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣، على الموقع التالي: http://www.g20.org/events_financial_track/20130215/780960861.html.

[١٥] تستعرض الوثيقة GB.317/WP/SDG/1 العمل المضطلع به في الأمم المتحدة بشأن برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

[١٦] تقرير الأمين العام، الوثيقة E/CN.5/2013/3.

٥١. وفي إطار متابعة اجتماعات المدير العام مع رئيس البنك الدولي، اجتمع فريق رفيع المستوى من منظمة العمل الدولية برئاسة السيدة ساندرا بولاسكي (Sandra Polaski)، نائبة المدير العام، بعدد من نواب رئيس البنك، من أجل وضع خطة عمل مشتركة بشأن الأولويات المتقاسمة. وتشمل هذه الأولويات تحسين عملية جمع ونشر البيانات المتعلقة بسوق العمل، والبحوث المشتركة والتنسيق والتعاون على المستوى القطري بشأن البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. كما اجتمع فريق منظمة العمل الدولية مع السيد مين زو (Min Zhu)، نائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي من أجل استعراض التعاون بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي، منذ انعقاد المؤتمر المشترك بين المنظمتين بشأن تحديات النمو والعمالة والتماسك الاجتماعي، الذي انعقد في أوسلو في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠. وقد تمحورت النقاشات حول نطاق العمل الرامي إلى تعزيز الانتعاش إلى جانب مزيد من العمل المشترك في مجال البحوث والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي على المستوى الوطني. كما أجريت مشاورات ثلاثية مثمرة بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي بشأن النمو الشامل والغني بالوظائف في الجمهورية الدومينيكية، عقدت في سانتو دومينغو في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. واجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المقررة لموسم الربيع توفر فرصة للمضي قدماً بالأعمال المستهلة مع المؤسسات المالية الدولية.

٥٢. والأعمال التحضيرية للاجتماع الإقليمي الأوروبي التاسع لمنظمة العمل الدولية، المزمع عقده في أوسلو من ٨ إلى ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، قطعت شوطاً كبيراً وهي تشمل تنظيم جلسات للحوار السياسي مع كبار المسؤولين في المنظمات الاقتصادية الدولية.

٥٣. وتطلعاً إلى المستقبل واستكمالاً للمساهمات في الاجتماعات الدولية المعنية بوضع السياسات، يزمع المكتب القيام بما يلي:

- إجراء تحليل مقارن إضافي للاستجابات السياسية الفعالة لمواجهة مختلف التحديات الوطنية في مجال الاقتصاد والعمالة والعمل والتحديات الاجتماعية؛
- المساهمة في النقاشات السياسية الوطنية بشأن تمويل الحماية الاجتماعية، بما فيها التحليل الأكتواري لآثار الإصلاحات طويلة الأجل من أجل تحقيق أهداف التثبيت المالي على المدى القريب؛
- توفير تحليل سياسي مقارن يقوم على البينات للسياسات والبرامج قصيرة ومتوسطة الأجل وغير ذلك من التدابير بغية التصدي لأزمة بطالة الشباب الحادة، والتأثير في جانبي العرض والطلب في سوق العمل، بما في ذلك من خلال تطوير التلمذة الصناعية وبرامج التدريب بالتناوب وتنظيم المشاريع؛
- مساعدة الشركاء الاجتماعيين في المساهمة والمشاركة في النقاشات السياسية الوطنية بشأن التكييف والإصلاح، بما في ذلك بشأن دور الحوار الاجتماعي في رسم معالم استجابات متوازنة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية؛
- إجراء بحوث معمّقة تظهر أنّه من الأساسي التأثير في السياسات الاجتماعية وسياسات العمالة بغية تحقيق نمو متين ومستدام ومتوازن.

٥٤. والفريق العامل مدعو إلى استعراض الآفاق الحالية للاقتصاد والعمالة في العالم والمساهمة التي يمكن أن تقدمها السياسات الاجتماعية وسياسات العمالة في الجهود المنسقة للانتعاش في عام ٢٠١٣، وتوفير الإرشاد بشأن الأنشطة المستقبلية لمنظمة العمل الدولية في هذا المجال.